

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتونس ملخص الزيارة الميدانية لمنظمات المجتمع المدني

الفترة الممتدة من 21 مارس إلى 25 مارس 2022

تقرير ملخص الزيارة الميدانية لمنظمات المجتمع المدني

15 أبريل 2022

قائمة المحتويات

3	تقديم
3	مواصفات منظمات المجتمع المدني المشاركة
4	الاتجاهات المؤثرة في نجاح منظمات المجتمع المدني
6	قضايا المناصرة
7	المصادر الرئيسية للتمويل

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتونس : ملخص الزيارة الميدانية لمنظمات المجتمع المدني

تقديم

نظمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتونس ولمدة أسبوع ابتداء من 21 من مارس 2022 ما مجموعه 45 لقاءً مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني متوزعة في جميع أنحاء البلاد حيث شملت 15 مدينة في خمسة أيام. وتم التركيز على خمسة مجموعات شملت جهات متباينة خلال سلسلة اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني.

- جربة / مدينين
- تطاوين / جرجيس / قابس
- القلي / توزر / قفصة / صفاقس
- سوسة / القيروان
- باجة / طبرقة

كما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتونس عددا من حلقات النقاش في تونس العاصمة ، حيث اجتمعت ب 15 منظمة من منظمات المجتمع المدني. ويعكس هذا التقرير أهم نتائج هذه اللقاءات ومخرجاتها.

هذه



كان الهدف من عقد جلسات التوعية ربط الاتصال بمنظمات المجتمع المدني حتى تتم الإحاطة بشكل أفضل بقدرات هذه الأخيرة واحتياجاتها والتعرف على شبكاتها. وتضمنت أهداف الجلسات :

- فهم مشترك لشبكة منظمات المجتمع المدني وقدرات الأخيرة واستعدادها للعمل مع منظمات وقطاعات أخرى ؛

- فهم مشترك لقدرات منظمات المجتمع المدني وتجربتها في مجال المناصرة سواء إزاء الحكومة أو فاعلين آخرين ؛

- فهم مشترك للقضايا الأساسية التي تهم الفئات المستهدفة على وجه الأولوية داخل المجتمعات الذي تنشط فيها منظمات المجتمع المدني ؛

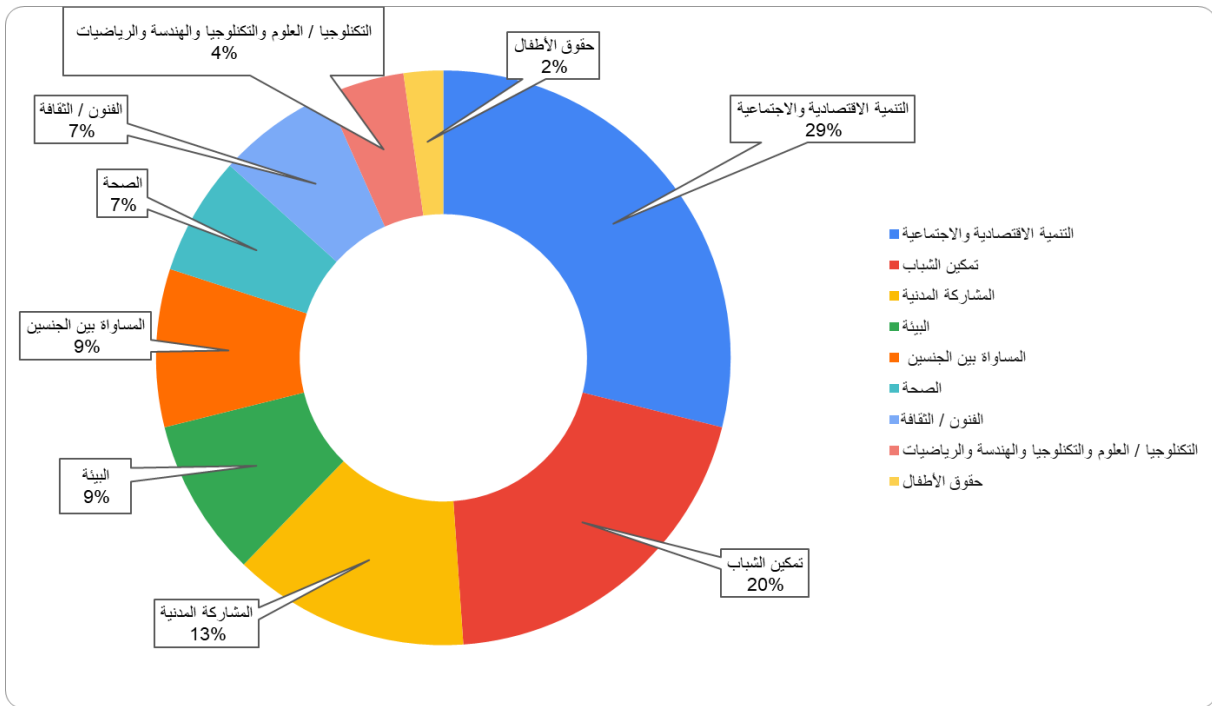
- فهم مشترك وتعزيز الوعي بأهمية ضمان الاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المدني وقدرتها على جمع التبرعات ومصادر أخرى .

الرسم البياني 1 : المدن التي تمت زيارتها في ربوع الجمهورية التونسية

مواصفات منظمات المجتمع المدني المشاركة

تأسست غالبية منظمات المجتمع المدني المشاركة في سلسلة اللقاءات ما بين سنة 2012 و 2018. ورأت ثلاثة منظمات أخرى للمجتمع المدني النور بين 2019 وهذه السنة، في حين أن 23 تنظيما منها تأسس ما بين 2012 و 2018. وشهدت سنة 2012 تأسيس أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني بتونس (ثمانية) في سنة واحدة، في الوقت الذي تأسست فيه ثمانية منظمات شاركت في سلسلة اللقاءات قبل عام 2011؛ وتغطي نشاطات المنظمات المذكورة مجالات مختلفة انطلاقا من حقوق الطفل وحتى جهود التوعية في مجال الصحة.

وأوضح أكثر من ربع هذه المنظمات (28.9%) تركيز جهودها على مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يليه مجال تمكين الشباب (20%)، والمشاركة المدنية (13.3%). وما يثير الاهتمام هو اشتغال جميع المنظمات تقريبا بأكثر من مجال واحد، بل إن بعضها يشتغل على ثلاثة مجالات أو أكثر. وتعتبر مجالات الاهتمام التي تنشط فيها المنظمات المذكورة بشكل أساسي هي حقوق المرأة / والعنف القائم على النوع الاجتماعي (55% من المنظمات المشاركة)، وتنمية مهارات العمالة (33%) وتعزيز الديمقراطية (13%). وبشكل عام، تتلقى المنظمات التي تغطي أنشطتها مجالات عدة تمويلات من جهات مانحة عديدة. أما المنظمات التي تركز جهودها على مجال واحد فإنها تتلقى في الغالب تمويلات من جهة مانحة واحدة أو اثنتين على الأكثر.



الرسم البياني 2: أهم مجالات اهتمام منظمات المجتمع المدني المشاركة في اللقاءات

الاتجاهات المؤثرة في نجاح منظمات المجتمع المدني

كشفت اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني وجود عدد من المشاكل التي أثرت على نجاح قيامها بمهامها. وكان لجائحة كوفيد وقع سلبي على عديد من منظمات المجتمع المدني بحيث ارغمتهم الجائحة على اعتماد وسائل العمل عن بعد رغم أن

العديد من هذه المنظمات لم تكن جاهزة لذلك. وأفادت منظمات المجتمع المدني أن تنفيذ الفعاليات عبر الأنترنت لم يلب التطلعات، كما أن المشاركة المدنية تراجعت بشكل ملحوظ خاصة في فترات ذروة انتشار الفيروس. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من المنتسبين لمنظمات المجتمع المدني لا يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي، ما يطرح تحدياً آخر بالنسبة لهذه المنظمات حتى تبقى على اتصال مع المجتمعات المحلية التي تتعاون معها.

وأشارت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى أن حصولها على تمويلات حكومية يكتسي أهمية بالغة، غير أن تلك التمويلات ليست كافية. ويبقى ضمان استدامة الوضع المالي المتوازن لهذه المنظمات صعب المنال، خاصة المنظمات حديثة العهد بالتأسيس نظراً لصعوبة الحصول على مصادر تمويل كافية. غير أن منظمات أخرى أشارت إلى أن الحصول على تمويلات حكومية ينطوي أيضاً على جوانب سلبية. ففي الوقت الذي تساعد هذه التمويلات في تعزيز نشاط المنظمات المستفيدة ويساهم في ضمان استدامتها، إلا أن ذلك يكون مصحوباً بإمكانية تدقيق الحكومة في طبيعة عمل المنظمات المستفيدة ويحد بالتالي من دورها كهيئة مدنية لمراقبة عمل الحكومة. كما أن إجراءات طلب التمويلات العمومية وتمويلات الجهات المانحة، إضافة إلى فسخ المجال للاستفادة من تعبئة دعم القطاع الخاص قد تكون بالغة التعقيد وتدفع إلى اليأس؛ وبالتالي وفي غياب موظفين لهم دراية وخبرة بالشؤون المالية، فإن الحصول على مثل هذه التمويلات يصبح شبه مستحيل بالنسبة لهذه المنظمات.

تدفع مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب على وجه الخصوص عدداً من منظمات المجتمع المدني إلى التركيز على مجالين يتقاطعان فيما بينهما ألا وهما تمكين الشباب وتنمية القوى العاملة. ورغم الجهود المبذولة، يلاحظ ثمة خمول منتشر بين صفوف الشباب والكثير منهم يغادرون البلاد بحثاً عن آفاق أفضل. وبما أن العديد من منظمات المجتمع المدني المذكورة يسيرها متطوعون وأنها ذاتية التمويل بنسبة 100%، أضحت من الضروري التحلي بروح العمل التطوعي لضمان نجاح هذه المنظمات في مهامها. غير أن غياب إشراك المجتمعات المحلية وضعف حس العمل التطوعي ليس فقط بين الشباب ولكن أيضاً على مستوى المجتمع ككل يعد أحد أكبر التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

"لا يؤمن الشباب بإمكانية حدوث التغيير- نريدهم أن يغيروا رأيهم ، وأن نبرهن لهم أن التغيير ممكن."

ثمة تحد رئيس آخر ركزت عليه منظمات المجتمع المدني ألا وهو التوتر القائم بين منظمات المجتمع المدني "المركزية" والمنظمات البعيدة عن المستوى المركزي والتباين الكبير في مواردهما التمويلية. فالمنظمات التي لها مقر في تونس العاصمة أو في العواصم الجهوية للبلاد تعتبر أقرب لمراكز اتخاذ القرار ووضع السياسات وتكون بذلك أقدر على تعبئة الموارد التي تحتاجها رغم كون بعض المنظمات التي لها مقر في تونس العاصمة أعربت عن صعوبة ضمان استدامتها المالية. كما يلاحظ غياب الربط أو التشبيك بين منظمات المجتمع المدني المذكورة وتلك التي تتواجد في المناطق الريفية. كما اعترفت المنظمات التي لها مقر في تونس العاصمة بأنها لا تقوم بما يجب للانفتاح على المنظمات الصغرى أو حديثة العهد بالتأسيس في المناطق النائية من البلاد. واعتبرت منظمات المجتمع المدني التي لها مقر في المدن الكبرى أنه يتعين عليها مد جسور التعاون مع مجموعات وفاعلين محليين عبر ربوع البلاد من خلال برامج تبادل النظراء والتعلم.

ومن بين التحديات الأساسية الأخرى التي تم ذكرها خلال اللقاءات نجد ما يلي :

- الفرق الشاسع في المهارات؛ فبينما تتوفر بعض منظمات المجتمع المدني على الخبرة الفنية اللازمة، إلا أن غالبية المنظمات الأخرى تعترف بافتقارها لهذه المهارات في عدد من المجالات وبإمكانها تحسين أدائها إذا ما تملكت الكفاءات الضرورية. وأشارت المنظمات التي تتخذ من تونس العاصمة مقراً لها إلى أن نقل الكفاءات لا يجب أن يقتصر على الأمور المالية فحسب، بل يجب تكيفه مع الاحتياجات الخاصة بكل تنظيم من منظمات المجتمع المدني والسياق الذي تنشط داخله. وشملت مجالات الدعم الذي يمكن توفيره عبر انفتاح المنظمات المركزية على نظيراتها في المناطق الأخرى ما يلي :

- تخطيط المشاريع وإدارة المشاريع
- التواصل والتسويق
- كتابة المنح والمقترحات
- أساسيات التكنولوجيا وتطوير المواقع على الأنترنت

○ إدارة البيانات

- تخلق البيروقراطية الحكومية صعوبات على جميع مستويات عمل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك إجراءات تسجيل المنظمات وطلب الاستفادة من التمويلات العمومية، إلخ.

المناصرة وإشراك المجتمع المحلي

صرحت 31 منظمة من منظمات المجتمع المدني من أصل 45 منظمة شاركت في اللقاءات بأنها قامت بأنشطة المناصرة، بينما لم تصرح ستة منظمات أخرى بشأن هذا المعطى.

تمحورت أبرز مواضيع المناصرة التي تحظى باهتمام شعبي كبير والتي كانت موضوع نشاط للمناصرة نظمته المنظمات المشاركة حول قضايا العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي والبيئة والتعليم والمشاركة المدنية.

كما أشارت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى عدد من مقاربات واستراتيجيات المناصرة للتعاطي مع العموم بما في ذلك عبر إجراء لقاءات مع المجتمعات المحلية / وفعاليات كبيرة يتم تنظيمها في شكل حلقات نقاش على مستوى نوادي الشاي وقاعات البلديات ومنصات التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك ونوادي الشباب والعمل الميداني بالاتصال المباشر بالمستهدفين في منازلهم. ويقوم نجاح أية فعالية لإشراك المجتمعات المحلية على تكريس جو من الثقة على مستوى المجتمعات المستهدفة. وأكدت منظمات المجتمع المدني على أهمية الإحاطة باحتياجات المجتمعات المحلية لتوفير الحلول المستدامة المناسبة. وأشارت منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من تونس العاصمة مقراً لها إلى أهمية العمل مع القطاع غير النظامي وضرورة التنسيق لتنظيم تظاهرات فاعلة و"فعاليات" أخرى لها أهميتها فيما يخص صورة المنظمات المذكورة ويمكن إكمالها بأشكال أخرى من إشراك المجتمعات المحلية. غير أن نفس المنظمات اعتبرت أن تمويل الجهات المانحة الأجنبية لا يجب أن تُسخر لتمويل الحركات الاجتماعية بما أن ذلك من شأنه أن يشوش على الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت الذي عبرت فيه غالبية منظمات المجتمع المدني عن قيامها بأنشطة للمناصرة، إلا أنه ثمة نوع من الخلط فيما يخص تعريف هذه الأنشطة. فبعض منظمات المجتمع المدني صرحت بأنها لا تقوم بأنشطة المناصرة إلا أنها أشارت إلى عدد من الفعاليات التي نظمها تدرج في إطار المناصرة، بينما صرحت منظمات أخرى إلى أنها قامت بأنشطة للمناصرة بينما لم تنظم سوى أنشطة تدريبية.

" لا يمكن أن نعمل على المناصرة وحدنا. بل علينا أن نشغل يدا في يد مع المنظمات الأخرى والمواطنين والقطاع الخاص والسلطات المحلية."

صرحت غالبية منظمات المجتمع المدني بأنها **تعمل** مع شركاء آخرين. ونجد على رأس الشركاء الذين يتواتر ذكرهم السلطات المحلية والبلديات ومنظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية الأخرى. ورغم كون غالبية منظمات المجتمع المدني تشغل بالتعاون مع السلطات المحلية، إلا أن نشاط هذه المنظمات يكون موضوع موافقة مسبقة أو "ضوء أخضر" تسلمه السلطات المحلية وبالتالي لا تكون العلاقة دائماً قائمة على تعاون حقيقي بين الطرفين أو يتضمن تمويلًا توفره الهيئة الحكومية للتنظيم المعني. وذكرت سواء منظمات المجتمع المدني الجهوية أو تلك التي تتخذ من تونس العاصمة مقراً لها أنها تتعاون بشكل قليل مع القطاع الخاص بما أنها تعتبر الأخير من بين أصعب الشركاء الذين يمكن التعاون معهم بالنظر إلى صعوبة التواصل مع ممثلي القطاع الخاص وغياب أرضية مشتركة للتعاون بين الطرفين. كما ذكرت المنظمات التي تتخذ من تونس مقراً لها ضعف مستوى الوعي لدى القطاع الخاص بشأن وجود فرص للتعاون مع شريك من المجتمع المدني وأن هذه الشراكة قد يكون لها مزايا عديدة يستفيد منها القطاع الخاص بدوره.

أشارت منظمات المجتمع المدني إلى عدد من التحديات التي تعترض أنشطتها للمناصرة وإشراك المجتمعات المحلية، منها العمل في ظل شعور عام لدى العموم بأن منظمات المجتمع المدني فشلت في عملها رغم الجهود التي ما زالت تبذلها. كما تعتقد العديد من المجتمعات المحلية بأن منظمات المجتمع المدني هي بديل عن المرافق الحكومية. ولئن كان الوضع كذلك في السابق، إلا أن مهام منظمات المجتمع المدني قد تطورت، غير أن تصور المجتمع لم يتطور بنفس الوتيرة. وأدى ذلك إلى الإضرار بسمعة المناصب الوظيفية داخل هذه المنظمات حيث بدأ المجتمع يزدرى الوظائف التي تقترحها منظمات المجتمع المدني ويفضل تلك التي يقترحها القطاع الخاص أو القطاعات الحكومية. ويُنظر إلى العمل على مستوى منظمات المجتمع المدني كمرحلة انتقالية تمهد لمناصب أفضل ولا يتم اعتبار كونها وظائف مكتملة الأركان. ورغم تصريح منظمات المجتمع المدني بأنها تتعاون مع أطراف أخرى، إلا أن المنظمات التي تتخذ من تونس مقراً لها ذكرت عدداً من التجارب فيما يخص

تشكيل تحالفات ورفع وعي الجمهور بشأن القضايا التي تنشط فيها هذه المنظمات. كما أشارت منظمات المجتمع المدني إلى تحديات أخرى من قبيل بناء القدرات وتعبئة ما يكفي من الموارد للقيام بأنشطة المناصرة.

مصادر التمويل

صرحت غالبية منظمات المجتمع المدني المشاركة في اللقاءات (45%) بأنها تعتمد على الهيئات المانحة الأجنبية لضمان تمويلاتها فيما كانت نسبة المنظمات التي ذكرت بأنها تعيى موارد ذاتية للتمويل لا تتجاوز 20%. كما تعتمد المنظمات التي لا تتوفر على مصادر تمويلية قارة طيلة السنة على العمل التطوعي، بحيث يواجهون تحديات جمة لضمان توازناتهم المالية إذا تم اعتماد طرق عمل مغايرة. وأشارت 20% من منظمات المجتمع المدني المشاركة في اللقاءات بأنها تخصص رواتب لموظفيها غير أن هذه الرواتب لا تغطي دائما المصاريف التي يتحملها موظفو المنظمات المذكورة. ويوفر القطاع الخاص بعض الدعم لمنظمات المجتمع المدني غير أن ذلك الدعم لا يكفي في الغالب؛ كما أن طلب الدعم المالي من الهيئات الحكومية أو الهيئات المانحة الدولية يبقى مسارا محفوا بكثير من العراقيل ويتطلب وقتا طويلا. ومن بين المنظمات 45 التي لا تتخذ من تونس العاصمة مقرا لها، 12 منها فقط لم تتلق أي شكل من أشكال الدعم من الهيئات المانحة الدولية. إلا أن غالبية المنظمات المذكورة التي تلقت اعتمادات مالية من هيئات مانحة دولية لم تستفد إلا من منحة واحدة أو عقد واحد فقط، وذلك ما يعكس أن منظمات المجتمع المدني التونسية ما زالت تعتمد على قواعدها الشعبية وبأن ثمة هامشا لتحسين الاستفادة من مزيد من الاعتمادات المالية التي توفرها الهيئات المانحة طالما صب ذلك في تعزيز جهود التمكين لفائدة المجموعات المحلية بشكل تكاملي ولا يؤدي إلى ابتعاد المنظمات المذكورة عن أهداف عملها المسطرة. كما تبحث العديد من منظمات المجتمع المدني عن سبل أخرى لتعبئة موارد تمويلية إضافية بحيث ترغب في تجاوز مرحلة الاستفادة من تمويلات الجهات المانحة الدولية بمبادرة مباشرة من هذه الأخيرة.

أشارت منظمات المجتمع المدني أيضا إلى أن تدريب موظفيها لاكتساب بعض المهارات المهنية سيكون بالغ الأهمية لتنويع مصادر جمع التمويلات. وسيساعد تدريب موظفي المنظمات المذكورة في تخصصات التدبير المالي والتسويق الرقمي والتواصل والتشبيك وتدبير المشاريع وكتابة العرائض واللغة الإنجليزية منظمات المجتمع المدني على تعبئة موارد إضافية للتمويل مباشرة لدى وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ولدى باقي الهيئات الدولية المانحة. ودفعت الإجراءات الثقيلة لطلب التمويلات من الهيئات الدولية المانحة أو من الحكومة التونسية منظمات المجتمع المدني للتفكير في تقاسم الأعباء المالية لإنجاز هذه الإجراءات التي كانت تتم في السابق على أساس التطوع. واقتربت منظمات أخرى إمكانية تطوير حاضنات لمنظمات المجتمع المدني وتشجيع الهبات العينية من قبيل مقرات عمل وقاعات لعقد فعاليات منظمات المجتمع المدني بدل نهج السبل التقليدية لجمع التمويلات.

أعربت العديد من منظمات المجتمع المدني في تونس عن قلقها إزاء إمكانية مراجعة المرسوم 88، إذ يبدو من مشروع الصيغة المعدلة أن صعوبات منظمات المجتمع المدني ستتفاقم، مما قد يدفع بعض هذه المنظمات إلى وقف أنشطتها نهائيا.